الدكتور العربي بن محمد مياد

التوجهات الحديثة في عقود الإذعان

" دراسة في ضوء القانون المدني الاقتصادي والمالي "

DAR AL AFAK
COPY



- النظرية العامة لعقود الإذعان
- حقوق عقد الإذعان
- ما بعد عقد الإذعان

طبعة 2026

الفهرس

الموضوع	الصفحة
السياق العام	1
الباب التمهيدي: أحكام عقود الإذعان	9
الفصل الأول: الطبيعة القانونية لعقود الإذعان	11
الفرع الأول: الطابع المؤسساتي لعقود الإذعان	14
1. موقف ريمون سالي SALEILLES من عقود الإذعان:	16
2. نظرية ديجي Digult في عقود الإذعان	17
3. نظرية هوريو في عقود الإذعان	18
الفرع الثاني: الطابع التعاقدي لعقود الإذعان	18
الفرع الثالث: المدرسة التوفيقية في عقود الإذعان	22
1. نظرية ديموج DEMOGUE في عقود الإذعان	22
2. نظرية جوني في عقود الإذعان	24
3. نظرية لويس لوكاس في عقود الإذعان	24
4. نظرية ديرو في عقود الإذعان	26
الفصل الثاني: خصائص عقود الإذعان	31
الفرع الأول: العوامل المساعدة على نشأة عقود الإذعان	31
المبحث الأول: تأثير نظرية سلطان الإرادة على القانون المدني	31
المبحث الثاني: التطورات اللاحقة على وضع القانون المدني	35
المبحث الثالث: العوامل المساعدة على نشأة عقود الإذعان	44
المطلب الأول: العوامل المادية والتقنية المساعدة على نشأة عقود الإذعان	45
المطلب الثاني: العوامل السياسية والقانونية المساعدة على نشأة عقود الإذعان	48
الفقرة الأولى: مؤسسة العقد في القانون الروماني	48
الفقرة الثانية: مؤسسة العقد في الشريعة والفقه الإسلاميين	50
الفرع الثاني: الخصائص المميزة لعقود الإذعان	56
المبحث الأول: الإيجاب في عقود الإذعان موجه للعموم وعلى نحو مستمر	57
المبحث الثاني: عقد الإذعان نتاج مبادرة المورد	59

المبحث الثالث: التفوق الاقتصادي والتقني للمورد في عقود الإذعان 60
المبحث الرابع: عقد الإذعان من العقود الضرورية للطرف المذعن 63
الفرع الثالث: تصنيف عقود الإذعان وإثباتها 65
المبحث الأول: تصنيف عقود الإذعان بناء على الشكل 65
المطلب الأول: عقود الإذعان الضمنية 65
المطلب الثاني: عقود الإذعان الصريحة 67
أ. عقود الإذعان الشفوية 67
ب. عقود الإذعان الكتابية 68
المبحث الثاني: تصنيف عقود الإذعان بناء على الجوهر 70
المطلب الأول: عقود الإذعان ذات الطابع المدني 71
المطلب الثاني: عقود الإذعان ذات الطابع التجاري 72
المطلب الثالث: عقود الإذعان الإدارية 80
المبحث الثالث: وسائل إثبات عقود الإذعان 85
المطلب الأول: الإثبات القانوني لعقود الإذعان 85
المطلب الثاني: الإثبات الحر لعقود الإذعان 90
المطلب الثالث: مذهب إثبات عقود الإذعان المختلط 94
الفصل الثالث: حدود سلطان الإرادة في المجال التعاقدي 97
الفرع الأول: تراجع الحرية التعاقدية وبزوغ تدخل الدولة في المجال التعاقدي 101
الفرع الثاني: الحرية التعاقدية والنظام العام 108
المبحث الأول: النظام العام التقليدي 110
المبحث الثاني: النظام العام الاجتماعي 113
المبحث الثالث: النظام العام الاقتصادي 118
المطلب الأول: النظام العام الاقتصادي التوجيهي 120
المطلب الثاني: النظام العام الاقتصادي الحمائي 126
ب. العقود المنظمة Les contrats réglementés 133
1. التحديد الإجباري للثمن أو مقابل الخدمات 133
2. التحديد التحكمي لمضمون العقد 136
ج. العقود المراقبة Les contrats contrôlés 137

DAR AL AFAK
COPY

د. العقود المفروضة Les contrats forcés 146
الفرع الثالث: مدى تأثير نظرية القرار والمراكز القانونية في قوانين العقود 148
المبحث الأول: نظرية القرار ومدى تأثيرها على الإرادة 149
المطلب الأول: تطور النشاط الإرادي من منظور العلوم النفسية 149
1. دراسة تاريخية لنظرية القرار 152
2. مفهوم القرار 153
ب: الجهة التي لها الصفة لاتخاذ القرار 155
المطلب الثالث: نظرية القرار من الوجهة القانونية 156
المبحث الثاني: تأثير نظرية المراكز القانونية في قوانين العقود 156
أ. التعاون La mutualité 159
ب. المقاصة بين الأخطار la compensation des risques 160
3. المعطيات الإحصائية Données Statistiques 160
الباب الأول: التراضي في عقود الإذعان 165
الفصل الأول: الإيجاب في عقود الإذعان 167
الفرع الأول: خصائص الإيجاب في عقود الإذعان 167
المبحث الأول: صدور الإعلان عن الإيجاب في عقود الإذعان عن المورد أو مهني 169
المطلب الأول: المقاولات والمؤسسات العمومية كطرف مهني أو محتكر في عقود الإذعان 171
المطلب الثاني: شركات المساهمة كطرف مهني في عقود الإذعان 176
المبحث الثاني: مميزات الإيجاب في عقود الإذعان 179
المطلب الأول: مختلف المفاهيم التقليدية للإيجاب في قوانين العقود 180
الفقرة الأولى: العناصر الخارجية للإيجاب Les éléments extrinsèques de l'offre 181.
الفقرة الثانية: العناصر الداخلية للإيجاب بالعقد 188
النقطة الأولى: العناصر الداخلية المرتبطة بمحتوى الإيجاب 188
النقطة الثانية: العناصر الداخلية المتعلقة بالهدف المتوخى من الإيجاب بالتعاقد 189
أ. وجوب كون الإيجاب واضحا la précision de l'offre 189
ب. طبيعة الجهة الموجه إليها الإيجاب 190
الحالة الأولى: اقتران الإيجاب بأجل للقبول 193
الحالة الثانية: الإيجاب عن طريق المراسلة مع عدم تحديد الأجل 193

المطلب الثاني: المميزات الخاصة بالإيجاب في عقود الإذعان 195
الفقرة الأولى: الإيجاب في عقود الإذعان إيجاب دائم ومستمر 196
الفقرة الثانية: الإيجاب في عقود الإذعان يأخذ شكل عقد نموذجي 201
الفقرة الثالثة: الإيجاب في عقود الإذعان موجه للجمهور وليس لشخص معين 202
المبحث الثالث: القيود الواردة على الإيجاب في عقود الإذعان 207
المطلب الأول: القيود الشكلية الواردة على الإيجاب بالعقد في عقود الإذعان 208
المطلب الثاني: القيود الموضوعية الواردة على الإيجاب بالعقد في عقود الإذعان 211
الفقرة الأولى: مطابقة الإيجاب بالعقد للنظام العام وحسن الآداب 212
الفقرة الثانية: مطابقة الإيجاب بالعقد للقواعد الآمرة 215
الفرع الثاني: مجال التراضي في عقود الإذعان النموذجية 218
المبحث الأول: خصائص العقود النموذجية وكيفية إعدادها 219
المطلب الأول: العقد النموذجي الأحادي 222
المطلب الثاني: العقد النموذجي الثنائي 225
المبحث الثاني: أصناف العقود النموذجية ومدى تأثيرها في رضى الطرف المذعن 225
المطلب الأول: العقود النموذجية الاختيارية 225
الفقرة الأولى: العقود النموذجية الاختيارية الخاصة 226
الفقرة الثانية: العقود النموذجية الاختيارية الإدارية 227
المطلب الثاني: العقود النموذجية الإجبارية 231
الفقرة الأولى: العقود النموذجية الإجبارية بقوة القانون 231
الفقرة الثانية: العقود النموذجية الإجبارية بمقتضى الاتفاق الملزم 233
المبحث الثالث: السمات الأساسية للعقود النموذجية في عقود الاذعان 235
المطلب الأول: شكل العقود النموذجية في عقود الإذعان وكيفية التراضي حولها 235
الفقرة الأولى: العقود النموذجية التامة 235
الفقرة الثانية: عقود الإذعان النموذجية غير التامة 239
المطلب الثاني: مضمون العقد النموذجي وقوته الإلزامية 242
الفرع الثالث: الإعلان كشكل من أشكال الإيجاب الموجه إلى العموم في عقود الإذعان 243
المبحث الأول: ماهية الإعلان ومضمونه 244
المطلب الأول: تصنيف الإعلانات و أنواعها 247

DAR AL AFAK COPY

أولا، تصنيف الإعلانات حسب الوسائل المعتمدة 247
ثانيا تصنيف الإعلانات حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وطبيعته 248
المطلب الثاني، عناصر الإعلان عن المنتجات والخدمات 250
المبحث الثاني، وظائف الإعلان 250
المطلب الأول، وظائف الإعلان بالنسبة للمنتج 251
المطلب الثاني، وظائف الإعلان بالنسبة للجمهور 252
المطلب الثالث، وظائف الإعلان بالنسبة للموزع 253
المبحث الثالث، المؤيدات الشرعية لزجر الإعلانات الكاذبة 257
المطلب الأول، موقف الشريعة والفقه الإسلاميين من الإعلانات الكاذبة 258
المطلب الثاني، المؤيدات المدنية لمواجهة الإعلانات الكاذبة 261
الفقرة الأولى، دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لمواجهة الإعلانات الكاذبة 261
الفقرة الثانية، الادعاء المدني أمام المحاكم الزجرية كوسيلة لمواجهة الإعلانات الكاذبة 264
الفقرة الثالثة، تدخل الجمعيات الاستهلاكية لمقاومة الإيجاب المعيب 266
المطلب الثالث، الضمانات الجنائية لمواجهة الإعلانات الكاذبة 267
الفقرة الأولى، الضمانات الجنائية لمواجهة الإعلانات الكاذبة طبقا لمقتضيات القانون الجنائي 268
الفقرة الثانية، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استنادا إلى النصوص القانونية الخاصة 271
أولا، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استنادا إلى القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع 272
ثانيا، الضمانات الجنائية لمقاومة الإعلانات الكاذبة استنادا إلى القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة 274
الفصل الثاني، إشكالية القبول بالإذعان وقيام العقد 276
الفرع الأول، الالتزام بتبصير متلقي الإيجاب في عقود الإذعان 277
المبحث الأول، مضمون الالتزام بالتبصير وشروطه 279
المطلب الأول، تمييز الالتزام بالتبصير من غيره من الالتزامات المشابهة 280
الفقرة الأولى، تمييز الالتزام بالتبصير عن تقديم الاستشارة والنصيحة 281
الفقرة الثانية، تمييز الالتزام بالتبصير عن الالتزام بالتحذير 282
المطلب الثاني، مضمون الالتزام بالتبصير وشروطه 286

الفقرة الأولى: مبررات تقرير الالتزام قبل التعاقدي في مجال العقود 288
الفقرة الثانية: محل الالتزام بالتبصير 291
الفقرة الثالثة: شروط الالتزام قبل التعاقدي بالتبصير 293
أولا: جهل المتعاقد الدائن بالمعلومات الضرورية لتنوير رضاه 293
ثانيا: احتكار المهني المعلومات الضرورية لتنوير رضى المستهلك 294
المبحث الثاني: جزاء الإخلال بالالتزام بالتبصير 295
المطلب الأول: إثبات الالتزام بالتبصير 296
المطلب الثاني: جزاء الإخلال بالالتزام بالتبصير في إطار القواعد العامة 297
المطلب الثالث: نحو نظرية خاصة بالإخلال بالالتزام بالتبصير 299
الفرع الثاني: مدى نجاعة تمتع المذعن بمهلة للتفكير والخيار قبل الإذعان البات 301
المبحث الأول: مدى نجاعة خيار الشرط في صحة قبول المذعن 302
المطلب الأول: خيار الشرط لدى السلف الصالح 303
المطلب الثاني: بيع الخيار في قانون الالتزامات والعقود والنصوص الموازية 306
الفقرة الأولى: حق الخيار في إطار القواعد العامة 307
الفقرة الثانية: حق الخيار في إطار القانون رقم 31.08 بتحديد تدابير لحماية المستهلك 310
أولا: الإشارة إلى أسعار السلع أو المنتوجات المعدة للبيع بالتقسيط 311
ثانيا: الإشارة إلى أسعار السلع أو المنتوجات الملفقة 311
ثالثا: الإشارة إلى تعريفات الخدمات 311
المبحث الثاني: مدى أهمية منح القابل في عقود الاذعان مهلة للتفكير قبل اعلان الإذعان البات 312
المطلب الأول: حق المذعن في مهلة للتفكير قبل إعلان إذعانه البات 314
المطلب الثاني: مدى حق الطرف المذعن في العدول عن إذعانه. 316
الفرع الثالث: سبل إبرام عقد الإذعان وشروط صحته 319
المبحث الأول: ضرورة علم المذعن بشروط العقد الرئيسية 320
المطلب الأول: الاتفاقات المهدة للإذعان. عقد التامين نموذجا 321
الفقرة الأولى: طلب التأمين Proposition d'assurance 322
الفقرة الثانية: مذكرة التغطية (المؤقتة) Note de couverture (provisoire) 324
المطلب الثاني: مشتملات عقد الإذعان وشكله -عقد التامين نموذجا- 326

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني: علم الطرف المذعن بالشروط الواردة في الوثائق الملحقة بالعقد 330
المطلب الأول: مدى علم الطرف المذعن بالبيانات الواردة بطريق الإعلان أو التعليق 330
الفقرة الأولى: التعليق الإجباري للبيانات L'affichage obligatoire 331
الفقرة الثانية: التعليق الاختياري L'affichage facultatif 332
المطلب الثاني: مدى علم الطرف المذعن بالشروط الواردة في المقتضيات العامة للبيوعات 334
المطلب الثالث: مدى علم الطرف المذعن بالبيانات المتضمنة في الفواتير والوصولات والتذاكر. 336
المبحث الثالث: علم الطرف المذعن بالشروط المحال إليها (دفتر التحملات نموذجا) 340
الفرع الثالث: حقوق عقد الإذعان وحكمه 344
المبحث الأول: مدى إمكانية المورد في الرجوع عن الإيجاب بعد إعلان القبول بالإذعان 346
المطلب الأول: حدود حرية المورد في رفض التعاقد 347
المطلب الثاني: حدود مسؤولية المورد عن عدم القدرة على الاستجابة لطلبات التعاقد 354
المبحث الثاني: ظاهرة الإذعان المتبادل أثناء إبرام العقد 357
المطلب الأول: الإذعان المتبادل في اتفاقية الشغل الجماعية 358
المطلب الثاني: الإذعان المتبادل لشروط عقود الإذعان المبرمة بين المهنيين 361
الفقرة الأولى: شرط الاحتفاظ بالملكية 362
الفقرة الثانية: شرط عدم المنافسة 366
الفقرة الثالثة: شرط اللجوء إلى التحكيم لفض النزاعات 370
المبحث الثالث: شروط صحة تكوين عقد الإذعان وتمامه 376
المطلب الأول: مدى كفاية الإذعان لإتمام العقد 376
الفقرة الأولى: مدى كفاية الإذعان لتمام عقد النقل 377
الفقرة الثانية: مدى كفاية الإذعان لتمام عقد التأمين 380
المطلب الثاني: شروط صحة تكوين عقد الإذعان 382
الفقرة الأولى: شروط صحة عقد الإذعان. عقد القرض الاستهلاكي نموذجا 383
الفقرة الثانية: الإذعان المعيب (الاكراه الاقتصادي) 388
الباب الثاني: ما بعد ابرام عقد الإذعان 395
الفصل الأول: حماية الطرف المذعن عن طريق تفسير عقد الإذعان وتكييفه 399
الفرع الأول: حماية الطرف المذعن عن طريق تكييف عقد الإذعان 401
الفرع الثاني: حماية الطرف المذعن عن طريق تفسير عقد الإذعان 407

المبحث الأول: حالات تفسير عقد الإذعان 409
المبحث الثاني: القواعد المعتمدة في تفسير بنود عقود الإذعان 413
المطلب الأول: التفسير المحافظ لبنود عقود الإذعان اعتمادا على القواعد العامة..... 414
أ. طرق تفسير شروط عقد الإذعان متى كانت عباراته واضحة 418
ب: طرق تفسير عقد الإذعان إذا كانت عبارته غير واضحة 419
المطلب الثاني: حماية الطرف المذعن استنادا إلى قواعد التفسير الخاصة 421
الفقرة الأولى: تفسير بنود عقد الإذعان تفسيرا حمائيا 422
1 – اعتماد مقتضيات الفصل 1162 قانون مدني 422
2 – تمييز الشروط العامة لعقد الإذعان عن الشروط الخاصة..... 424
3 – تفسير الشروط التعطية لفائدة المذعن 425
الفقرة الثانية: تفسير عقد الإذعان تفسيرا خلاقا 426
الفرع الثالث: سلطة محكمة النقض في مراقبة تأويل عقد الإذعان..... 432
المبحث الأول: رقابة محكمة النقض على تحريف شروط عقد الإذعان..... 433
المبحث الثاني: مراقبة محكمة النقض لتسبيب الأحكام الصادرة بمناسبة تأويل عقود الإذعان
..... 438
الفصل الثاني: دور القضاء في تعديل عقد الإذعان 442
الفرع الأول: دور القضاء في تعديل شروط العقد - عقد الاستهلاك نموذجا - 444
المبحث الأول: ضوابط حماية حقوق المستهلك من منظور الشريعة الإسلامية والسلف الصالح
..... 446
المطلب الأول: حماية رضى المستهلك من الغش والاحتكار في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح 448
الفقرة الأولى: حماية رضى المستهلك من الاحتكار في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح 448
الفقرة الثانية: حماية رضى المستهلك في الشريعة الإسلامية والخلف الصالح ضد الغش 452
المطلب الثاني: حماية رضى المستهلك من الغبن والتغرير في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح 454
الفقرة الأولى: حماية رضى المستهلك من الغبن في الشريعة الإسلامية ولدى السلف الصالح...454
الفقرة الثانية: حماية المستهلك من التغرير في الشريعة لإسلامية ولدى السلف الصالح 456
المطلب الثالث: دور مؤسسة الحسبة في حماية رضى المستهلك 457

المبحث الثاني: الضوابط القانونية والقضائية لإعادة التوازن العقدي . عقد الاستهلاك نموذجا 460
المطلب الأول: أثر عدم التكافؤ بين المتعاقدين على حقوق المستهلك 461
المطلب الثاني: حماية حقوق المستهلك في التشريع المغربي 470
الفقرة الأولى: حماية حقوق المستهلك طبقا للقواعد العامة 471
الفقرة الثانية: حماية حقوق المستهلك طبقا للتشريعات الخاصة 475
أولا: حماية حقوق المستهلك طبقا للقانون المتعلق بزجر الغش في البضائع. 475
ثانيا: حماية حقوق المستهلك طبقا للقانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة 477
أ – حماية حقوق المستهلك في ظل القانون رقم 06.99 477
ب: حماية حقوق المستهلك في ظل القانون 104.12 480
الفرع الثاني: دور القضاء في تعديل عقد الإذعان لاقترانه بشروط غير عادلة 486
المبحث الأول: مفهوم الشروط غير العادلة في عقود الإذعان 487
المبحث الثاني: طرق تحديد الشروط غير العادلة في عقد الاذعان 492
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة لحماية حقوق المستهلك عن طريق التصدي للشروط غير العادلة 496
الفقرة الأولى: مقاومة الشروط التعسفية في عقد الإذعان في ظل التجربة الأردنية 497
الفقرة الثانية: مقاومة الشروط التعسفية في عقد الإذعان في ظل التجربة القطرية 500
الفقرة الثالثة: مقاومة الشروط التعسفية في العقد في ظل التجربة الوطنية 503
الفرع الثالث: دور القضاء في تخفيف التزامات المذعن التعاقدية أو ابطالها. 505
المبحث الأول: حماية الطرف المذعن عن طريق مراقبة الشرط الجزائي 506
المبحث الثاني: تخفيف شروط عقد الإذعان بسبب ظروف طارئة 510
المبحث الثالث: حماية حقوق المذعن بالاعتماد على القواعد العامة والعقوبات الزجرية . 515
المطلب الأول: مدى نجاعة المؤيدات الزجرية في حماية الطرف المذعن 516
أولا: حماية الطرف المذعن استنادا إلى نصوص القانون الجنائي العام 516
ثانيا: حماية رضى الطرف المذعن استنادا إلى مقتضيات زجرية خاصة 518
1 . القانون المتعلق بالزجر عن الغش في البضائع 518
2 . القانون المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة والمرسوم التطبيقي الصادر في 5 دجنبر 2008 521

3 - القانون رقم 28.07 المتعلق بالسلامة الصحية للمنتجات الغذائية 521
4 . القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة 521
5 . القانون المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك 524
6 . القانون المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات 525
المطلب الثاني: دور القضاء في حماية حقوق الطرف المذعن بالاعتماد على مؤسسة عيوب الرضى 528
الفقرة الأولى: مدى كفاية قواعد عيوب الرضى الكلاسيكية في حماية الطرف المذعن 528
أولا: تأثير التدليس على صحة عقد الإذعان 529
ثانيا: تأثير الاكراه الاقتصادي على صحة عقد الإذعان 532
الفقرة الثانية: حماية رضى الطرف المذعن من خلال نظرية الاستغلال 534
المطلب الثالث: أية مساهمة لنظرية التعسف في استعمال الحق في حماية الطرف المذعن 538
الخلاصة العامة 551
المراجع بالعربية 557
المراجع بالفرنسية 566
الفهرس 583

DAR AL AFAK
COPY



العربي محمد مياد
دكتور دولة في الحقوق
من جامعة محمد الخامس - الرباط

إذا كان المشرع المغربي لم يعالج صراحة عقد الإذعان كنظرية عامة ، فإنه مع ذلك منح الطرف المذعن حماية قانونية وقضائية تظهر مثلا في ما تضمنه القانون رقم 08. 31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 18فبراير 2011، والذي خول القضاء سلطات واسعة للحد من الشروط التعسفية في عقد الاستهلاك والتأكد من مدى احترام المهني لحق الإعلام والتبصير المفروض لصالح المستهلك؛ وكذا الحق في الإصغاء إليه والحق في التراجع ....وكذا القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 30 يونيو 2014 الذي منع كل استغلال تعسفي لوضع مهيمن أو لوضعية تبعية اقتصادية ، ناهيك عن الحماية القضائية الواردة في فصول متفرقة من قانون الالتزامات والعقود النافذ كما هو الشأن بالنسبة للفصل 264 الذي نص في الفقرة الثالثة ،على أنه يمكن للمحكمة تخفيض التعويض المتفق عليه إذا كان مبالغا فيه أو الرفع من قيمته إذا كان زهيدا ، ولها أن تخفض من التعويض المتفق عليه بنسبة النفع الذي عاد على الدائن من جراء التنفيذ الجزئي ، ويقع باطلا كل شرط يخالف ذلك. وكذا ما تضمنه القانون رقم 09. 24 يتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات يتمم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (13غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود . وهو نفس الوضع بالنسبة لنصوص خاصة .

مكتبة دار السلام

الثمن: 180 درهم

9 789920 440370

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : lib.darassalam@yahoo.fr